

"الإصلاح" الديمقراطي من المنظور الأميركي

د. عبد الوهاب المسيري

الاتحاد الاماراتية

22/03/2008

تقسيم العمل بين النخبة الحاكمة والشعب الأميركي أدى إلى أن الإنسان الأميركي أصبح يهتم بشؤونه المباشرة ولا يكثر كثيرًا بالسياسة الخارجية لبلده، التي تستنزفها بشرياً ومالياً. من ناحية ثانية، ينبغي ألا ننسى أن الإنسان في الإطار العلماني المادي يصبح إنساناً اقتصادياً وجسمانياً، أي يؤمن بالقضايا المباشرة التي تخصه بشكل مباشر، أما "الإطار الجامع" و"الكلي" لهذه القضايا كالسياسة الخارجية التي تؤثر في الشعب الأميركي بدرجة كبيرة، وإن كان بشكل غير مباشر، فهو لا يفهمها ولا يكثر بها! وظاهرة عدم الاهتمام بالسياسة الخارجية وعدم إدراك تضميناتها ظاهرة حديثة وعالمية، ولكنها توجد بشكل أقل في بلد مثل إنجلترا وفرنسا، إلى أن نصل إلى بلد مثل روسيا، حيث نجد أن الناس هناك عندهم درجة أعلى من الوعي السياسي. ومع هذا أجري استطلاع للرأي في إنجلترا، فظهر أن غالبية من شملهم الاستطلاع يظنون أن الإسرائيليين هم أصحاب الأرض، وأن الفلسطينيين يحاولون اغتصابها منهم!

ومع هذا، إحقاقاً للحق، تجب الإشارة إلى أن الشعب الأميركي عادةً ما يدرك حقائق الأمور بالتدرج، ويحاول إيقاف عربة الجيوش الأميركية، كما حدث في حرب فيتنام، وكما يحدث الآن (عام 2008) في انتخابات الرئاسة الأميركية، إذ بدأ المرشحون "الديمقراطيون" يتحدثون عن ضرورة التغيير والانسحاب من العراق، وذلك حتى يكسبوا الأصوات. ومع هذا، يجب أن نطرح السؤال التالي: هل سينجح المرشح "الديمقراطي"، إن وصل إلى البيت الأبيض، في تنفيذ وعده الانتخابية، أم أنه سيخضع لضغوط شركات السلاح الكبرى والمؤسسة العسكرية وشركات البترول؟ ويلاحظ أن هناك فارقاً بين أميركا منذ أكثر من 30 سنة وأميركا حالياً، ولكنها ليست فروقاً جوهرية، لأنني أعتقد أن ما يسيطر على الولايات المتحدة هي الرؤية "الاستهلاكية المادية"، حيث ينظر للإنسان باعتباره مجموعة من الاحتياجات المادية أو الجسدية. حدثت بعض التغييرات في السياسة، لكن في الرؤية العامة لم يحدث أي تغيير. كل ما في الأمر أن حلقات المتتالية العلمانية أخذت في التحقق. خذ على سبيل المثال مسألة الشذوذ الجنسي، حينما تركت أميركا عام 1969 كان الشذوذ موجوداً، كما هو الحال في كل المجتمعات الإنسانية، لكننا كنا نهمس حين نتحدث عنه. ثم بدأت قضية الشذوذ تتحرك من الهامش إلى أن وصلت إلى المركز. ولكن بعد ذلك مع تصاعد معدلات التوجه نحو اللذة والاستهلاك ومع اتساع رقعة النسبية الأخلاقية، بدلاً من المطالبة بالتسامح مع الشذوذ تحولت القضية إلى ضرورة تطبيع الشذوذ أي المساواة الكاملة بين الإنسان العادي والإنسان الشاذ. ثم تطور الأمر وتزايدت المطالبة بأن يكون الزواج المثلي زواجاً شرعياً، وأن يحصل أعضاء الزواج المثلي على الحقوق نفسها التي يحصل عليها الأزواج العاديون، بما في ذلك حق تبني الأطفال. ما أود أن أؤكد أن ما يحدث في المجتمع الأميركي لم يحدث فجأة ولم يأت من القمر، وإنما كان كامناً في منظومة العلمانية الشاملة، ومن ثم يجب ألا نتوقع أي تغيير حقيقي في الوجدان السياسي للشعب الأميركي إلا مع حدوث زلزال قوي.

لا يوجد التزام أميركي بالمقولات الديمقراطية، فكل شيء يوظف في خدمة المصالح الأميركية حتى لو كان فيها مسّ بكرامة الإنسان وانتهاك لحقوق الشعوب الأخرى!

وقد بدأت إدارة بوش تطرح نفسها على أنها إدارة تبغي الإصلاح وتريد نشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، وفي تصوري أن مقولة "الإصلاح" في المنظور الأميركي لا تختلف عن مقولات أخرى، مثل مقولة "حقوق الإنسان" و"المرأة" و"الديمقراطية"... وموخرأ مقولة "معاداة السامية"، كلها مقولات استعملتها الولايات المتحدة كـ"آليات" للهيمنة

على العالم، وعلى العالم العربي بشكل خاص! فـ"ليبيا"، على سبيل المثال، كانت إلى حد قريب تصنف على أنها جزء من "محور الشر" في العالم. ولكن حينما أُلقت بـ"أسلحتها" جانباً، غضت أميركا الطرف عنها وخرس لسانها عن مطالبتها بالإصلاح، بل لم يقف الأمر عند حالة "السكوت"، بل تقدمت العلاقات الليبية-الأميركية خطوات إلى الأمام في مجال التبادل الدبلوماسي والتجاري بينهما، وفي مجالات أخرى.

المسألة في رأيي ليست إصلاحاً حقيقياً، إنما هي محاولة للهيمنة عن طريق مقولة "الإصلاح"، تماماً مثل الطريقة الانتقائية التي كانت الولايات المتحدة تتعامل بها مع مسألة "حقوق الإنسان" في العالم، حيث كان تقديم المصالح الأميركية الاستراتيجية الثابت الأساسي في تعاطيهم لـ"حقوق الإنسان" في العالم كله، أليست- على سبيل المثال لا الحصر- الإدارة الأميركية هي التي أسقطت مصدق الديمقراطية الليبرالي وناصرت الشاه ممثل الاستبداد الشرقي، كما يقولون، ومن الذي قتل سلفادور اليندي في تشيلي في 11 سبتمبر 1974. هم يتحدثون دائماً عن 11/9/2001 ولا يذكرون قط 9/11 الأخرى أو الأولى التي اعتلى بها الدكتاتور والجزار بينوشيه سدة الحكم بمساعدة الولايات المتحدة، وظل معتلياً عرش الإرهاب والذبح أكثر من عشر سنوات. ولننظر ماذا يفعلون الآن في العراق في "أبوغريب" والحديثة وغيرها من الأماكن التي تم اكتشافها والإعلان عنها. هل كانت كل هذه الحوادث الإجرامية يمكن أن تتم دون نور أخضر من القيادة السياسية الأميركية الداعية للإصلاح الديمقراطي والمدافعة عن حقوق الإنسان؟

لا يوجد التزام أميركي مبدئي وأخلاقي بالمقولات الديمقراطية أو الأخلاقية، فكل شيء يوظف في خدمة المصالح الأميركية حتى لو كان فيها مس بكرامة الإنسان وانتهاك لحقوق الشعوب الأخرى! ولننظر إلى جوانتنامو و"أبوغريب"، والأهم من هذا فلننظر إلى تاريخ الولايات المتحدة الإمبريالي.

وتاريخ الاستعمار يبيّن بجلاء وقوفه في مواجهة أي محاولة لتحديث وتطوير البلاد التي يستعمرها، وقد ظهر ذلك بشكل واضح وجلي في الجيب الاستيطاني في الجزائر، إذ إنه ظهر بعد أن رحل المستعمر الفرنسي أنه لم يكن في الجزائر إلا بضعة أطباء ومهندسين.

أثناء حرب الخليج الأولى كانت الولايات المتحدة تردد دوماً بأنها ستضرب العراق إلى أن تعود به إلى حالة ما قبل الثورة الصناعية، وهناك كثير من الأمثلة التاريخية التي تدل على أن سلوك الولايات المتحدة ليس استثناءً للقاعدة، وإنما هي جزء من نمط غربي عام. ولنتذكر ماذا فعل التحالف الغربي ضد محمد علي الذي كان يحاول تحديث مصر والدولة العثمانية. ومن أهم الأمثلة الأخرى وقوف القوات البريطانية ضد أحمد عرابي الذي كان يمثل الرؤية الديمقراطية الحديثة ووقفوا إلى جانب الخديوي ممثل الرؤية الشمولية. لكن يبدو أن الغرب في الوقت الحاضر وجد أن عملية التحديث والديمقراطية "المحكومة" قد تؤديان إلى بروز نخب حاكمة مرنة يمكن التفاهم معها، ويمكن أن تُحوّل الشعب العربي إلى شعب ينسى كل القيم مثل الكرامة والعزة والقومية، بحيث يطبق عليه السقف المادي ويصبح ذا توجهات اقتصادية وجسدية ومادية تجعله أكثر استعداداً للتعاون مع إسرائيل، وعندها تصبح القضية متعلقة بالأسواق وليست قضية قومية أو قضية أمن عربي. وقد يكون في تصور القوى الغربية في سعيها للهيمنة أن الديمقراطية من شأنها أن تخلق حالة من الفوضى تسمح بتقسيم العالم العربي كما يحدث في العراق. وهي الآن وبعد فوز "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي في حالة إعادة النظر لرسم سياسات جديدة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية نفسها بعيداً عن المفهوم المتعارف عليه للديمقراطية المتمثل في الأغلبية، وفي أن لكل إنسان صوتاً. فالديمقراطية في المفهوم الغربي تعطي الحقوق السياسية لمن يخدم المصالح والرؤية الأميركية والغربية ولا يقاوم الهيمنة الأميركية والغربية. والله أع